الموانئ السعودية تلقي مرساتها في طرق التجارة العالمية[1]

كيف تعيد المملكة رسم خريطة التجارة البحرية من خلال موقعها الاستراتيجي واستثماراتها اللوجستية

أليكس رانغيل

لطالما كان الشحن البحري ركيزة التجارة والخيار الأقل تكلفة في تبادل البضائع بين الشركات، لكن هذا القطاع يرزح حاليا تحت وطأة أزمات وصراعات متشابكة، ولا سيما في منطقة الشرق الأوسط، حيث لا تهدأ نيران النزاعات، وآخرها الحرب بين إسرائيل وإيران التي ألقت بظلالها على التجارة العالمية وتسببت في اهتزاز الأسواق، سواء بالخسائر أو بارتفاع التكاليف لدى الموردين في كبرى الشركات العالمية. هذا فضلا عن التحديات الناتجة من الحرب التجارية الدائرة بين الصين والولايات المتحدة الأميركية، مع تسابق كل طرف لتوسيع صادراته.

في خضم هذا التنافس العالمي المحتدم على طرق التجارة البحرية، تتسابق الدول على إبرام اتفاقات تمنحها الأفضلية للظفر بموانئ تسرّع سلاسل الإمداد وتسهّلها، كما تفعل إثيوبيا التي تسعى إلى تكريس وجود لها على البحر الأحمر من خلال إقليم صوماليلاند. وتستفيد المملكة العربية السعودية من موقعها الجغرافي الفريد لتعزيز دور موانئها التي تقع في منطقة استراتيجية تمثل جسرا طبيعيا بين آسيا وأفريقيا، عبر الخليج العربي والبحر الأحمر. وتُقدَّر نسبة التجارة العالمية التي تمر عبر موانئ المملكة بنحو ١٣٪، وفق الهيئة العامة للموانئ (موانئ).

الموانئ ركيزة أساسية في "رؤية ٢٠٣٠"

يؤدي قطاع الموانئ دورا محوريا في "رؤية ٢٠٣٠"، التي تهدف إلى تحويل المملكة إلى مركز لوجستي عالمي موثوق به. وتندرج من ضمن هذا الهدف مبادرات لدمج السعودية في سلاسل التجارة الإقليمية والدولية، وتعزيز إيراداتها غير النفطية، إذ يمر نحو ٧٠٪ من صادرات القطاعات المختلفة عبر الموانئ. كذلك تطمح المملكة إلى رفع مساهمة الصناعات والمنتجات غير النفطية إلى ٥٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٣٠.

في ٢٠٢٦، ستضم "نيوم" محطة حاويات مؤتمتة بالكامل، ومشغلة بأنظمة ذكية تدار من بعد، تعد من بين الأكثر تطورا في العالم

[1] نقلا عن موقع المجلة، ٣-٧-٢٠٢٥، رابط.

ولتحقيق هذه الطموحات، وسّعت الحكومة استثماراتها في المنافذ البحرية، من خلال "الشركة السعودية العالمية للموانئ" التابعة لـ"صندوق الاستثمارات العامة"، التي تتولى تطوير ميناء الملك عبد العزيز في الدمام وزيادة طاقته الاستيعابية. وجرى خلال يونيو/حزيران الماضي ربطه، إلى جانب ميناء الجبيل التجاري، بـ ١٦ ميناء إقليميا ودوليا، من بينها موانئ خليفة بن سلمان في البحرين، وحمد في قطر، ونهافا شيفا في الهند، وكولومبو في سري لانكا، وسنغافورة، وفونغ تاو وهايفونغ في فيتنام، ونانشا ويانتيان ونينغبو وشانغهاي وتشينغداو في الصين، وبوسان في كوريا الجنوبية، وسياتل في الولايات المتحدة، وفانكوفر وبرنس روبرت في كندا، بطاقة استيعابية تصل إلى ١٤٠٠٠ حاوية.

ميناء جدة الإسلامي

على الساحل الغربي للمملكة، يخضع ميناء جدة الإسلامي، أكبر ميناء سعودي على البحر الأحمر، إلى عملية تطوير شاملة. ولا تقتصر الخطة التي أطلقتها الهيئة العامة للموانئ على الجانب اللوجستي فقط، بل تشمل أيضا تعزيز مكانة الميناء العالمية من خلال إدراجه كأحد مراكز تداول النحاس والزنك في بورصة لندن، في خطوة تهدف إلى جعله مركزا رائدا للمعادن في الشرق الأوسط.

وفي عام ٢٠٢٤، افتتحت شركة "ميرسك" العالمية أكبر منطقة لوجستية متكاملة لها في الشرق الأوسط داخل الميناء، باستثمار قدره ١.٣ مليار ريال (نحو ٣٤٧ مليون دولار). كما أُنجِز تطوير الجزء الشمالي من الميناء بتمويل من بوابة البحر الأحمر، باستثمار بلغ مليار ريال (نحو ٢٦٧ مليون دولار)، لتوسيع مساحة المحطة من ٧٠٠ ألف إلى ١.٥ مليون متر مربع، ورفع طاقتها من ٢.٥ مليون إلى ٦.٢ مليون حاوية قياسية.

وعام ٢٠٢٥، أضيفت ٢٢ خدمة ملاحية نوعية إلى الميناء، تماشيا مع المعايير الدولية. ومن أبرز هذه الخدمات، تلك التي أُطلِقت بالشراكة مع شركتي "هاباغ-لويد" و"ميرسك"، التي تربط جدة إلى جانب الدمام والجبيل بموانئ مثل بور سعيد في مصر، وطنجة في المغرب، والجزيرة الخضراء في إسبانيا، والعقبة في الأردن، وجبل علي في دولة الإمارات العربية المتحدة، وموندار وبيبافاف في الهند، وصلالة في عُمَان، وذلك بطاقة استيعابية إجمالية تصل إلى ١٩٨٦٩ حاوية.

الموانئ الذكية على البحر الأحمر

وتوسّع السعودية شبكة موانئها لتشمل المدن الساحلية الناشئة، وفي مقدمها مدينة نيوم، الواقعة على البحر الأحمر شمال المملكة. وتتميز هذه المدينة بقربها من قناة السويس، مما يجعلها أول محطة شحن رئيسة بعد عبور القناة. ومن المقرر افتتاح أول محطة للحاويات هناك عام ٢٠٢٦، وستعتمد على نظام مناولة مؤتمت بالكامل. وفي يونيو/حزيران الماضي، استقبل مركز الخدمات اللوجستية المتكامل، أوكساغون، الواقع في نيوم، الدفعة الأولى من الرافعات الجسرية المؤتمتة، والمشغّلة بأنظمة ذكية بالكامل، تدار من بعد.

استثمارات بأكثر من ١٠ مليارات ريال ضمن خطة تشمل ٢٠ منطقة لوجستية، من أبرزها مشروع "ميرسك" في جدة

يأتي ذلك ضمن استراتيجيا الهيئة العامة للموانئ التي أطلقت ٣٤ خدمة ملاحية جديدة خلال العام المنصرم، بهدف تحويل موانئ المملكة إلى مركز رئيس في طرق التجارة العالمية. كذلك أبرمت الهيئة اتفاقات مع شركات خاصة لإنشاء ثماني مناطق ومراكز صناعية، باستثمارات بلغت ٢.٩ مليار ريال (نحو ٧٧٣ مليون دولار). وتُقدَّر القيمة الإجمالية للاستثمار في المناطق اللوجستية التابعة للموانئ بأكثر من ١٠ مليارات ريال (نحو ٢.٦٧ مليار دولار)، من ضمن خطة تشمل ٢٠ منطقة لوجستية، من أبرزها مشروع "ميرسك" في جدة بمساحة ٢٢٥ ألف متر مربع.

وفي عام ٢٠٢٤، دُشن أول جسر نقل بري للبضائع في المملكة، يربط ميناء الجبيل بميناء الرياض الجاف، عبر شبكة قطارات الشرق، بحمولة أولية بلغت ٧٨ حاوية، فيما تصل طاقته الاستيعابية إلى ١٤٠ حاوية.

التشريعات والاستثمارات رافعة قطاع النقل

يؤدي صندوق الاستثمارات العامة (PIF) دورا محوريا في تطوير قطاع الشحن البحري والجوي، من خلال إشرافه على مشاريع التوسعة ومحطات الحاويات عبر "الشركة السعودية العالمية للموانئ"، وتعزيزه لاعتماد أحدث التقنيات ورفع الطاقة الاستيعابية.

وتقود وزارة النقل والخدمات اللوجستية عملية التحول الشاملة، عبر صوغ السياسات والتشريعات التي تهيئ البيئة لجذب الاستثمارات، من ضمن الاستراتيجيا الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية التي

أُطلِقت عام ٢٠٢١ . ومن أبرز نتائجها، إطلاق المخطط العام للمراكز اللوجستية في المملكة، الذي يشمل ٥٩ مركزا على مساحة تتجاوز ١٠٠ مليون متر مربع.

وفي يونيو/حزيران ٢٠٢٥، أعلنت الوزارة تخصيص ثمانية موانئ في صفقات تجاوزت قيمتها ملياري ريال (نحو ٥٣٣ مليون دولار)، بعقود تشغيل تمتد إلى ٢٠ سنة مع "الشركة السعودية العالمية للموانئ" لتطوير محطات الساحل الشرقي، و"شركة البحر الأحمر" لتطوير محطات الساحل الغربي.

تقدمت المملكة إلى المركز ١٧ في مؤشر الأداء اللوجستي الصادر عن البنك الدولي، واحتلت المرتبة ١٥ عالميا في مناولة الحاويات

ويؤكد وزير النقل صالح الجاسر أن "هذه الاتفاقيات تندرج من ضمن خطة تطوير الموانئ، وتكمل عقودا سابقة مع القطاع الخاص بقيمة ١٦ مليار ريال (نحو ٤.٢٧ مليار دولار)، إضافة إلى عقود إنشاء ٢٠ منطقة لوجستية باستثمارات ١٠ مليارات ريال (نحو ٢.٦٧ مليار دولار)".

في غضون ذلك، تواصل الصين استثماراتها في المملكة من ضمن مشروع "الحزام والطريق"، وتسعى إلى إنشاء منطقة صناعية في ميناء جازان على البحر الأحمر.

وعلى الرغم من أن القطاع لا يزال في طور النضوج، هو يحمل فرصا استثمارية متنوعة، من تخصيص محطات موانئ إلى تطوير مراكز لوجستية متكاملة. وساهمت وتيرة التطوير المتسارعة خلال الأعوام الثلاثة الماضية في ترسيخ موقع الموانئ السعودية كمحطات رئيسة في سلاسل التجارة العالمية.

فقد تقدمت المملكة إلى المركز السابع عشر في مؤشر الأداء اللوجستي الصادر عن البنك الدولي، واحتلت المرتبة الخامسة عشرة عالميا في مناولة الحاويات وفق تقرير "لويدز ليست" لعام ٢٠٢٤، ودخلت ثلاثة موانئ سعودية قائمة أكبر ١٠٠ ميناء في العالم.